«كيبكو» تنظم ملتقى «شراكة» للمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة للسنة السادسة

الروضان: تشريعات جديدة لتحسين بيئة الأعمال الشهر الجاري

■ توجه نحو جعل جزء من الإنفاق الحكومي موجها إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة

■ العيار: وجود الكويت بين السعودية وإيران والعراق فرصة لتحويلها إلى مركز مالي

خالد الروضان وفيصل العيار ود.سالم الحجرف وآمال المناعي خلال الجلسة في ملتقى «شراكة» (متين غوزال)

الروضان والعيار وشيخة البحر والسفير الأميركي لورانس سيلفرمان في مقدمة الحضور

طارق عرابي

قال وزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الخدمات خالد الروضان، إن أكبر عائق يواجه المشاريع التطوعية دائما هو الرعاية من قبل شركات القطاع الخاص، مبينا ان وجود شركة مثل «كيبكو» ووضعها منصة بمعايير محددة واضحة أمام المتطوعين وأصحاب المبادرات إنما يفتح باب التنافس بين الشركات وبعضها البعض في المجال التطوعي. وأضاف الروضان خلال مشاركته في ملتقى «شراكة» للمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، الذي تنظمه شركة مشاريع الكويت وشركاتها التابعة للسنة السادسة على التوالي وللسنة الثالثة بالشراكة الاستراتيجية مع مؤسسة الكويت للتقدم العلمي لصالح منظمات النفع العام والشركات غير الربحية. وأضاف ان وزارة التجارة سهلت العديد من الإجراءات في سبيل تحسين بيئة الأعمال وإزالة العوائق التي كانت تواجه أصحاب الرخص والشركات، الأمر الذي انعكس على أعداد الرخص التجارية التي كان عددها لا يتجاوز 4 آلاف رخصة سنويا، بينما ارتفع هذا الرقم إلى 12 ألفا في 2017 ومن ثم 24 ألف رخصة في 2018.

وفي شأن تحول الكويت إلى مركز مالي وتجاري، قال الروضان ان هذا التحول يجب أن تسبقه مؤشرات واضحة من بينها تحسين بيئة الأعمال، مبينا ان الكويت استطاعت وقف نزيف مؤشر تحسن بيئة الأعمال والتحول إلى التقدم وهو ما شهده المؤشر بقفزة بلغت 7 مراكز، مبينا ان مؤشر بدء الأعمال التجارية والمعني به وزارة التجارة قفز 27 مركزا، وأشاد به البنك الدولي.

وتطرق الروضان إلى المشاريع الصغيرة، مبينا أنه كان لها نوع واحد من الرخص في السابق، إلا أنها شهدت بعض التغييرات التي فتحت لها رخصا أخرى منها الفردية، والمهنية، ومتناهية الصغر، مما فتح الباب أمام شريحة كبيرة من المبادرين، حيث يتراوح عدد رخص المتناهية الصغر بين 1000 و1200 رخصة، ناهيك عن رخص العربات المتنقلة التي بلغ عددها 1600 رخصة. وأشار إلى وجود توجه نحو جعل جزء من الإنفاق الحكومي موجها إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة وهو مشروع يتم العمل عليه، مبينا ان صندوق المشروعات بدأ متعثرا ولكنه بات يعالج الكثير من الاختلالات، خصوصا ان دوره ليس تمويليا، فالمشروع الصغير ليس مرتبطا بالتمويل ولكن ارتباطه بالرعاية. وأكد ان المشروعات الصغيرة غير مرتبطة بالشباب فحسب، بل هي مرتبطة بالمتقاعدين بصورة كبيرة. وأشار إلى ان الشهر الجاري سيشهد حزمة من التشريعات مثل قانون التأمين وقانون التمويل الجماعي، وتعديل قانون الشركات فيما يتعلق بحضور الجمعية العمومية الإلكترونية والتصويت الإلكتروني، بالإضافة إلى قانون الافلاس.

منصة للشراكة

من جانبه، قال نائب رئيس مجلس الإدارة (التنفيذي) في شركة مشاريع الكويت القابضة «كيبكو» فيصل العيار ان منتدى «شراكة» يعد منصة للشراكة التي لن يكتمل نجاحها إلا بوجود المشاركين من القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

وأضاف ان شركات القطاع الخاص تسمع عن الدور الكبير الذي من المتوقع أن تقوم به خلال خطة الكويت 2035، إلا أنها ما زالت لا تمتلك أي تفاصيل حول هذا الدور، مستدركا بقوله ان القطاع الخاص سيستفيد من مختلف المشاريع التي ستطرح ضمن تلك الاستراتيجية، إلا أن هناك بعض الأمور غير المفهومة خاصة فيما يتعلق بتخصيص المشاريع الحكومية، ذلك ان أسهل قطاعين مطروحين للتخصيص هما التعليم والصحة، في حين أن الخطوات الحكومية الخاصة بهما تؤكد عكس ذلك.

وأكد العيار ان القطاع الخاص مؤمن بالفكر الذي يأخذ الكويت إلى تحقيق الهدف بتحويلها إلى مركز لوجستي ومركز مالي وتجاري في المنطقة، خصوصا في ظل توافر الإمكانيات المالية والقدرات والعقول والفكر التجاري، فضلا عن موقع الكويت الذي يوجد بين 3 دول كبرى وهي إيران والسعودية والعراق، والذي نراه مركز تهديد وخوف، ولكنه في الحقيقة يعتبر فرصة في حد ذاته لتحقيق الهدف لتحويل الكويت إلى مركز اقتصادي في المنطقة. وأوضح العيار ان القطاع الخاص لم يوقف استثماراته في الكويت، ومنها شركة مشاريع الكويت التي استطاعت إنجاز العديد من مشاريع التنمية منها مشروع المارينا، والمطار القديم ومطار الشيخ سعد العبد الله، واليوم تعمل «كيبكو» على تطوير مشروع حصة المبارك الذي يقع في واحدة من اجمل مناطق البلاد، وكذلك لدينا مشروع خباري في الفحيحيل، حيث لم نتوقف أبدا عن المشاركة في تنمية الكويت. وعن التحول الرقمي الذي يفرضه التطور التكنولوجي، أكد العيار انه يعتبر خيار «حياة أو موت» بالنسبة للقطاع الخاص، خصوصا ان هناك الكثير من الأعمال التي يتوقع لها ان تندثر اذا لم تسع إلى أن تكون ضمن ثورة التحول الرقمية، حيث سيواجه القطاع الخاص مشاكل كبيرة إذا لم يسع للتحول الرقمي. وأضاف: ان الطريق لايزال طويلا فيما يخص التحول الرقمي، وهناك قطاعات خطت خطوات جيدة منها القطاع المصرفي من خلال الخدمات البنكية الإلكترونية والتي يتم تشجيع العميل على التواصل من خلالها. وكشف العيار عن افتتاح كيبكو لمستشفى متكامل في ابريل او مايو المقبل قامت الشركة بتجهيزه بالكامل شركة مشاريع الكويت، لافتا الى ان مشاركات كيبكو كثيرة ومتعددة لكن يتركز الاهتمام على مشاريع الشباب وفق الميزانيات المرصودة.

شيخة البحر: فجوة كبيرة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل

قالت نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني شيخة البحر إن التركيز على الاستثمار في العنصر البشري في مجال التعليم يجب أن يكون هو الركيزة الأساسية، مطالبة وزارة التربية والتعليم بضرورة إحداث تغيير في توجهات الوزارة، لاسيما مع وجود فجوة كبيرة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل.

وأضافت البحر في مداخلة لها أن سوق العمل يحتاج الى خريجي تكنولوجيا ولديهم معرفة علمية وعقلية متطورة، موضحة أن التغيير يتطلب العمل على مدى أجيال للاستثمار في التعليم، لافتة الى انه يجب علينا التوقف للبدء في استثمار جيد بالتعليم، مؤكدة أن موضوع الاستثمار في العنصر البشري يعد قوانين وليس مبادئ يجب ان تتبع بجهود كبيرة لتحقيق الأهداف منها.

«كيبكو»: القطاع الخاص مصدر أساسي للعمل التنموي

ذكرت مديرة المسؤولية الاجتماعية في مجموعة مشاريع الكويت القابضة «كيبكو» عبير العمر خلال كلمتها في افتتاح الملتقى بالنيابة عن شركة مشاريع الكويت وأعضاء الإدارة العليا ممثلة بفيصل العيار، نائب رئيس مجلس الإدارة أن التنمية المستدامة باتت العنوان الأكثر أهمية في العقود الأخيرة لما له صلة لتحديات تواجهها البشرية على مختلف الأصعدة، وتسليما منا بأن الشأن التنموي أصبح مرتكزا أساسيا للكويت وأن القطاع الخاص يعد المصدر الأساسي للعمل التنموي والخيري على مستوى العالم، وانطلاقا من أن الكويت مركز إنساني بقيادة أمير الإنسانية الوالد القائد صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، حفظه الله ورعاه، نعلن أن لدينا تصميما مشتركا على السعي بعزم ثابت لتلبية الحاجة إلى وضع خطة عملية واضحة من أجل تحقيق التنمية البشرية. وبناء على ذلك، تقع على عاتقنا جميعا مسؤولية جماعية لتعزيز وتقوية أركان التنمية المستدامة.

الحجرف: إستراتيجية «التقدم العلمي» دعم القطاع الخاص في التحول الرقمي

قال نائب المدير العام للشؤون العلمية في مؤسسة الكويت للتقدم العلمي د.سالم الحجرف ان المؤسسة وضعت ضمن استراتيجيتها دعم القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في التحول الرقمي الذي طغى بدوره على جميع الأعمال، مؤكدا ان الجمعيات غير الربحية يهمها هذا التحول . وأكد ان التحول الرقمي يوفر على تلك الجمعيات الجهد والمال والقدرات البشرية، وذلك بالمقارنة بالطرق التقليدية التي تحتاج إلى المال والعمالة، لافتا إلى أن المؤسسة قامت بتقديم 170 ورشة عمل ومؤتمرا وندوة ودورة تدريبية لمساعدة مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص على التحول الرقمي.

المناعي: التعليم ركيزة أساسية للنهوض والتميز في كل الدول

شددت الرئيسة التنفيذية للمؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي امال المناعي خلال الملتقى على ضرورة الاهتمام بالتعليم ودعم وترسيخ مبادئه لكل شرائح المجتمعات وذلك كون التعليم ركيزة اساسية للنهوض والتميز في كل الدول، موضحة ان هناك أصواتا قطرية شابة ظهرت حديثا في عدة مجالات لم يكن لها الظهور الا عن طريق التعليم والاجتهاد الذي مهد لهم الطريق للوصول الى تلك المراكز. وأضافت ان هناك قصص نجاح كبيرة تقف وراءها التكنولوجيا الرقمية، والتي تنعكس بأثر إيجابي خصوصا على أصحاب الإعاقة، مستشهدة في هذا الصدد بحالة لشخص لا يستطيع التواصل إلا بعينيه، وهو ما دفع نحو تطوير «آيباد» لتلبية احتياجاته اليومية، ما شكل نقلة غير مسبوقة في حياته بدلا من أن يكون حبيس غرفته وهو ما يشير إلى أن التكنولوجيا خلقت فرقا في حياة الكثيرين.

شركة المباني
شركة مساهمة كويتية عامة
دعوة لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية

مباني mabanee

يتشرف مجلس إدارة شركة المباني – شركة مساهمة كويتية عامة بدعوة السادة مساهمي الشركة الكرام لحضور اجتماعي الجمعية العامة العادية والجمعية العامة غير العادية لشركة المباني – ش.م.ك (عامة)، والتي تقرر انعقادهما يوم الأثنين الموافق 25 مارس 2019 م في تمام الساعة الحادية عشرة والنصف صباحا بمقر مجمع الأفنيوز- بمنطقة الري – منطقة جراند أفنيوز – منطقة برستيج بالتوسعة الجديدة وذلك بهدف مناقشة البنود الواردة على جدولي أعمال الجمعية العامة العادية، و الجمعية العامة غير العادية، وذلك على النحو التالي:

جدول أعمال الجمعية العامة العادية:

1. سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 والمصادقة عليه.
2. سماع تقرير مراقبي حسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018، والمصادقة عليه.
3. سماع تقرير الحوكمة والمكافآت وتقرير لجنة التدقيق عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 والمصادقة عليه.
4. مناقشة البيانات المالية الختامية المجمعة للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 والمصادقة عليها.
5. سماع تقرير المخالفات والجزاءات (إن وجدت) الصادرة من الجهات الرقابية المختصة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 والرد عليه.
6. سماع تقرير التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات الصلة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 وكذلك التعاملات التي سوف تتم مع مع الأطراف ذات الصلة للسنة المالية القادمة، والمصادقة عليهما.
7. اقتطاع نسبة وقدرها 10% أي ما يعادل مبلغ وقدره 5,516,631 دينار كويتي من صافي أرباح السنة المالية المنتهية 31 ديسمبر 2018 إلى حساب الاحتياطي القانوني.
8. مناقشة اقتطاع نسبة مئوية وقدرها 10% أي ما يعادل مبلغ وقدره 5,516,631 دينار كويتي من صافي أرباح السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 إلى حساب الاحتياطي الاختياري على أن يخصص لمواجهة أية أخطار أو أزمات محتملة قد تواجه الشركة في السنوات المالية القادمة.
9. مناقشة اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 بنسبة مئوية وقدرها 12% من إجمالي رأس مال الشركة بعد استبعاد أسهم الخزينة أي بواقع 12 فلس كويتي لكل سهم بإجمالي مبلغ وقدره 11,534,339.520 دينار كويتي(فقط إحدى عشر مليون وخمسمائة وأربعة وثلاثون ألف وثلاثمائة وتسعة وثلاثون دينار كويتي وخمسمائة وعشرون فلس) .
10. مناقشة اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أسهم منحة مجانية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 على السادة المساهمين المقيدين بسجلات الشركة بتاريخ يوم الاستحقاق بنسبة مئوية وقدرها 6 % من إجمالي رأس مال الشركة بواقع 6 سهم لكل (100) سهم بما يعادل أسهم عددها 59,011,781 سهم (تسعة وخمسون مليون وأحدى عشر ألف وسبعمائة وواحد وثمانون سهم لاغير) بقيمة إسمية 100 فلس كويتي للسهم الواحد بإجمالي مبلغ وقدره 5,901,178.100 دينار كويتي (خمسة ملايين وتسعمائة وواحد ألف ومائة وثمانية وسبعون دينار كويتي و 100/فلساً لاغير) .
11. الموافقة على الجدول الزمني المتضمن تاريخ الاستحقاق وتاريخ التوزيع فيما يتعلق بالأرباح النقدية وأسهم المنحة المجانية على أن يكون تاريخ استحقاق الأرباح النقدية وأسهم المنحة المجانية خلال شهر من تاريخ انعقاد الجمعية العامة، وتاريخ التوزيع خلال خمسة عشر يوم من تاريخ الاستحقاق، وتفويض مجلس الإدارة في تنفيذ قرار التوزيع والتصرف في كسور الأسهم إن وجدت، وتفويضه في تعديل الجدول الزمني لتاريخ الاستحقاق والتوزيع وفقاً للقرارات واللوائح الصادرة بهذا الشأن، وذلك في حالة التأخير في اجراءات شهر قرارات الجمعية العامة.
12. مناقشة اقتراح مجلس الإدارة باعتماد مكافأة للسادة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 بإجمالي مبلغ وقدره 200,000 دينار كويتي (فقط مائتان ألف دينار كويتي).
13. تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز نسبة وقدرها 10% من عدد اسهمها، وذلك وفقاً لأحكام المواد الواردة بالقانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة عليهم.
14. مناقشة إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة، وإبراء ذمتهم فيما يتعلق بجميع تصرفاتهم القانونية والمالية والإدارية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018.
15. تعيين أو إعادة تعيين مراقبي حسابات للشركة عن السنة المالية التي سوف تنتهي في 31 ديسمبر 2019 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهما.
16. انتخاب مجلس إدارة جديد للشركة عن الثلاث سنوات القادمة.

جدول أعمال الجمعية العامة غير العادية:

1. مناقشة توصية مجلس الإدارة بزيادة رأس مال الشركة من مبلغ وقدره 98,352,969.300 دينار كويتي)ثمانية وتسعون مليون وثلاثمائة وأثنان وخمسون ألف وتسعمائة وتسعة وستون دينار كويتي 300/ فلسا فقط لاغير) إلى مبلغ وقدره 104,254,147.400 دينار كويتي (مائة وأربعة مليون ومائتان وأربعة وخمسون ألف ومائة وسبعة وأربعون دينار كويتي 400/ فلسا فقط لاغير) أي بزيادة وقدرها مبلغ وقدره 5,901,178.100 دينار كويتي (خمسة ملايين وتسعمائة وواحد ألف ومائة وثمانية وسبعون دينار كويتي و 100/فلساً لاغير) وذلك عن طريق أسهم المنحة المجانية البالغ عددها 59,011,781 سهم (تسعة وخمسون مليون وأحدى عشر ألف وسبعمائة وواحد وثمانون سهم لاغير) التي سوف يتم توزيعها على السادة المساهمين المقيدين بسجلات الشركة بتاريخ يوم الاستحقاق بقيمة إسمية 100 فلس كويتي للسهم الواحد، وتفويض مجلس الإدارة في تنفيذ هذا القرار والتصرف في كسور الأسهم إن وجدت.
2. تعديل نص المادة رقم (5) من النظام الأساسي، والمادة رقم (6) من عقد التأسيس والمتعلقتين برأس مال الشركة لتصبح على النحو التالي:

نص المادة قبل التعديل:

حدد رأس مال الشركة المصرح به والمصدر بمبلغ وقدره 98,352,969.300 دينار كويتي)ثمانية وتسعون مليون وثلاثمائة وأثنان وخمسون ألف وتسعمائة وتسعة وستون دينار كويتي 300/ فلسا فقط لاغير) موزعة 983,529,693 سهماً (تسعمائة وثلاثة وثمانون مليوناً وخمسمائة وتسعة وعشرون ألفاً وستمائة وثلاثة وتسعون سهماً) قيمة كل سهم مائة فلس وجميع الأسهم النقدية .

نص المادة بعد التعديل:

حدد رأس مال الشركة المصرح به والمصدر والمدفوع بمبلغ وقدره 104,254,147.400 دينار كويتي (مائة وأربعة مليون ومائتان وأربعة وخمسون ألف ومائة وسبعة وأربعون دينار كويتي 400/ فلسا فقط لاغير) موزعة 1,042,541,474سهماً (مليار واثنان وأربعون مليون وخمسمائة وواحد أربعون ألف وأربعمائة وأربعة وسبعون سهماً) قيمة كل سهم 100 فلس وجميع الأسهم النقدية .

3. تعديل نص المادة رقم (14) من النظام الأساسي للشركة لتصبح على النحو التالي:

نص المادة قبل التعديل:

(يتولى ادارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من (8 أعضاء) فقط ثمانية أعضاء ينتخبهم المساهمون بالتصويت السري، ويجوز لكل مساهم سواء كان شخصا طبيعياً أو اعتباريا تعيين ممثلين له في مجلس إدارة الشركة بنسبة ما يملكه من أسهم فيها، ويستنزل عدد أعضاء مجلس الإدارة المختارين بهذه الطريقة من مجموع أعضاء مجلس الإدارة الذين يتم انتخابهم، ولا يجوز للمساهمين الذين لهم ممثلين في مجلس الإدارة الاشتراك مع المساهمين الآخرين في انتخاب باقي أعضاء مجلس الإدارة إلا في حدود ما زاد عن النسبة المستخدمة في تعيين ممثليه في مجلس الإدارة، ويجوز لمجموعة من المساهمين أن يتحالفوا فيما بينهم لتعيين ممثل أو أكثر عنهم في مجلس الإدارة، وذلك بنسبة ملكيتهم مجتمعة، ويكون لهؤلاء الممثلين ما للأعضاء المنتخبين من الحقوق والواجبات، ويكون المساهم مسئولا عن أعمال ممثليه تجاه الشركة ودائنيها ومساهميها.

ولا يجوز للشخص ولو كان ممثلا لشخص طبيعي أو اعتباري أن يكون عضوا في مجلس إدارة أكثر من خمس شركات مساهمة عامة مركزها في دولة الكويت، ولا أن يكون رئيسا لمجلس الإدارة في أكثر من شركة مساهمة عامة واحدة مركزها دولة الكويت، ويترتب على مخالفة هذا الشرط بطلان عضويته في الشركات التي تزيد على العدد المقرر وفقاً لحداثة التعيين فيها، وما يترتب على ذلك من آثار، وذلك مع عدم الإخلال بحقوق الغير حسن النية، ويلتزم من يخالف هذا الشرط بأن يرد إلى الشركة التي أبطلت عضويته فيها ما يكون قد حصل عليه من مكافآت أو مزايا).

نص المادة بعد التعديل:

(يتولى ادارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من (7 أعضاء) فقط سبعة أعضاء ينتخبهم المساهمون بالتصويت السري، ويجوز لكل مساهم سواء كان شخصا طبيعياً أو اعتباريا تعيين ممثلين له في مجلس إدارة الشركة بنسبة ما يملكه من أسهم فيها، ويستنزل عدد أعضاء مجلس الإدارة المختارين بهذه الطريقة من مجموع أعضاء مجلس الإدارة الذين يتم انتخابهم، ولا يجوز للمساهمين الذين لهم ممثلين في مجلس الإدارة الاشتراك مع المساهمين الآخرين في انتخاب باقي أعضاء مجلس الإدارة إلا في حدود ما زاد عن النسبة المستخدمة في تعيين ممثليه في مجلس الإدارة، ويجوز لمجموعة من المساهمين أن يتحالفوا فيما بينهم لتعيين ممثل أو أكثر عنهم في مجلس الإدارة، وذلك بنسبة ملكيتهم مجتمعة، ويكون لهؤلاء الممثلين ما للأعضاء المنتخبين من الحقوق والواجبات، ويكون المساهم مسئولا عن أعمال ممثليه تجاه الشركة ودائنيها ومساهميها.

ولا يجوز للشخص ولو كان ممثلا لشخص طبيعي أو اعتباري أن يكون عضوا في مجلس إدارة أكثر من خمس شركات مساهمة عامة مركزها في دولة الكويت، ولا أن يكون رئيسا لمجلس الإدارة في أكثر من شركة مساهمة عامة واحدة مركزها دولة الكويت، ويترتب على مخالفة هذا الشرط بطلان عضويته في الشركات التي تزيد على العدد المقرر وفقاً لحداثة التعيين فيها، وما يترتب على ذلك من آثار، وذلك مع عدم الإخلال بحقوق الغير حسن النية، ويلتزم من يخالف هذا الشرط بأن يرد إلى الشركة التي أبطلت عضويته فيها ما يكون قد حصل عليه من مكافآت أو مزايا.

وعليه نود من السادة المساهمين أو من يمثلهم والذين لديهم الرغبة بحضور اجتماعي الجمعية العامة العادية والجمعية العامة غير العادية كما هو محدد بالزمان والمكان الموضحان أعلاه مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة إدارة حفظ الأوراق المالية بصفتها وكالة المقاصة القائمة بحفظ سجل المساهمين الخاص بالشركة، وذلك خلال ساعات العمل الرسمية من الساعة 8:30 صباحا إلى الساعة 1:30 ظهرا تليفون : 22464579 والكائن مقرها بمنطقة شرق – شارع الخليج العربي – بجوار المستشفى الأميري برج أحمد الدور الخامس وذلك لاستلام الآتي :

1. صورة من جدول أعمال الجمعية العامة العادية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018.
2. صورة من جدول أعمال الجمعية العامة غير العادية.
3. صورة من تقرير مجلس الإدارة عن أعمال السنة المنقضية في 31 ديسمبر 2018.
4. نسخة من البيانات المالية الختامية المجمعة للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018.
5. أصل استمارة التوكيل وبطاقة حضور الاجتماع .

ملاحظة:

في حالة عدم اكتمال النصاب القانوني اللازم توفره لصحة انعقاد اجتماعي الجمعية العامة العادية والجمعية العامة غير العادية فإن الاجتماع الذي لم يتم توفر النصاب القانوني لصحة انعقاده سوف يتم تأجيله إلى يوم الأثنين الموافق 01 أبريل 2019 في تمام الساعة الحادية عشر والنصف صباحا بمقر الشركة السابق ذكره لمناقشة ذات البنود الواردة على جدولي الأعمال.

والله ولي التوفيق،،،

مجلس الإدارة